أنبوبان ناقلان للغاز يربطان ساحل بلدة زيتونة بمحطة ضخ داخلية وسط تحفظات بيئية

مذكرة تفاهم وقعت أمس بين وزارة الطاقة وشركة الأنابيب الوطنية تنص على تنفيذ المشروع خلال ٣٦ شهرا وتوفير ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة

المدينة – مراسلنا – ٥ آب ٢٠٢٣ – ٤ صفحات

وقعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية مذكرة تفاهم مع شركة الأنابيب الوطنية لمد أنبوبين ناقلين للغاز الطبيعي من ساحل بلدة زيتونة إلى محطة ضخ داخلية وسط تحفظات بيئية من منظمات محلية. وتنص المذكرة على تنفيذ المشروع خلال ٣٦ شهرا وتوفير نحو ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٢٠٠ فرصة غير مباشرة خلال مرحلة الإنشاء.

وقال وزير الطاقة في مؤتمر صحفي إن الأنبوبين سيربطان حقل الغاز البحري قبالة زيتونة بمحطة ضخ تقع على بعد ٤٢ كيلومترا داخل البر، وإن الخط سيغذي محطات توليد الكهرباء ومصانع الأسمدة في المنطقة الشرقية. وأضاف أن الكلفة الإجمالية للمشروع تقدر بنحو ٢٨٠ مليون دينار، وأن التمويل سيأتي من موازنة الشركة وقروض ميسرة من بنوك إقليمية.

في المقابل أبدت جمعية أصدقاء البيئة في زيتونة تحفظات على المسار المقترح، قالت إن الخط يمر بالقرب من محمية طبيعية للطيور المائية وأراض زراعية تروي نحو ٣٠٠ هكتار. وطالبت الجمعية بإجراء تقييم بيئي مستقل قبل بدء الأعمال، وبتعويض المزارعين عن الأضرار المحتملة بشكل أعلى مما تنص عليه القوانين الحالية.

وردا على ذلك قال الوزير إن الوزارة ستكلف مكتبا استشاريا مستقلا بإعداد تقييم بيئي جديد خلال ٩٠ يوما، وإن المسار قد يعدل في بعض المقاطع لتجنب المحمية مسافة لا تقل عن ٢ كيلومتر. وأضاف أن الشركة ستلزم بزراعة أشجار بديلة بعدد الأشجار التي ستقلع، وبدفع تعويضات عادلة للمزارعين قبل بدء الحفر.

من جهته قال رئيس الشركة إن المناقصات ستطرح في تشرين الثاني المقبل، وإن العمل سيقسم إلى ثلاثة أقسام تنفذ بالتوازي لتسريع الإنجاز. وأضاف أن الشركة ستعتمد على مقاولين محليين في أعمال الحفر والتغطية، وأن نسبة المحتوى المحلي في العقود لن تقل عن ٤٠ في المئة من القيمة الإجمالية.

(مقالة أولى من اثنتين)

تابع المتابعون لملف الطاقة في البلاد ما أعلنته وزارة الطاقة والثروة المعدنية من خطة لتوسيع شبكة الغاز الطبيعي لتشمل ثلاث مدن ساحلية جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة، في خطوة تهدف إلى خفض فاتورة الكهرباء وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل المستورد. وقدرت الوزارة كلفة المشروع بنحو ٤٢٠ مليون دينار، وقالت إن التمويل سيأتي من موازنة الشركة وقروض ميسرة من بنوك إقليمية.

وقال وزير الطاقة في مؤتمر صحفي عقده أمس إن الخطة تشمل مد أنبوب رئيسي بطول ١٨٠ كيلومترا من محطة الضخ الحالية في مدينة الرمال إلى مدينة المرفأ الجديد، وإن المشروع سينفذ على مرحلتين تستغرقان ٣٦ شهرا. وأضاف أن المرحلة الأولى تغطي المدن الساحلية الثلاث وتستفيد منها نحو ٩٠ ألف أسرة ومنشأة صناعية صغيرة ومتوسطة.

وأوضح الوزير أن الأسعار المقترحة للربط ستكون أقل من تلك المطبقة حاليا على المشتركين الجدد في المناطق المتصلة بالشبكة، وأن الوزارة ستعفي الأسر ذات الدخل المحدود من رسوم الربط لمدة سنة كاملة. وقال إن الهدف هو رفع نسبة الأسر المتصلة بالشبكة من 31 في المئة الحالية إلى 55 في المئة خلال خمس سنوات.

من جهته قال رئيس الشركة إن المناقصات ستطرح في تشرين الثاني المقبل، وإن العمل سيقسم إلى ثلاثة أقسام تنفذ بالتوازي لتسريع الإنجاز. وأضاف أن الشركة ستعتمد على مقاولين محليين في أعمال الحفر والتغطية، وأن نسبة المحتوى المحلي في العقود لن تقل عن ٤٠ في المئة من القيمة الإجمالية.

(مقالة أولى من اثنتين)

يواجه المشروع اعتراضات من جمعيات بيئية ومزارعين في المناطق التي يمر فيها الخط، إذ طالب بعضهم بتغيير المسار لتجنب الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية. وقال الوزير إن الوزارة ستكلف مكتبا استشاريا مستقلا بإعداد تقييم بيئي جديد خلال ٩٠ يوما، وإن المسار قد يعدل في بعض المقاطع لتجنب محمية طبيعية.

وأضاف أن الشركة ستلزم بزراعة أشجار بديلة بعدد الأشجار التي ستقلع، وبدفع تعويضات عادلة للمزارعين قبل بدء الحفر. من جهته قال رئيس الشركة إن المناقصات ستطرح في تشرين الثاني المقبل، وإن العمل سيقسم إلى ثلاثة أقسام تنفذ بالتوازي لتسريع الإنجاز